

وحدات لحماية الطفولة بخمس مدن تشرع هذه السنة في تقديم خدماتها: قانون مرتقب لمحاربة
ظاهرة تشغيل الطفلات الخادمت (11/30/2006)

بيان اليوم

حمل فريق التحالف الاشتراكي بمجلس المستشارين، أول أمس، إلى القبة التشريعية موضوع الظاهرة التي بدأت في الانتشار في السنوات الأخيرة في العديد من المدن المغربية، ويتعلق الامر باختطاف أطفال واستغلالهم في الشعوذة والتسول والاستغلال الجنسي أو الاستغلال في الرعي أو في الضيعات في مناطق بعيدة عن أسرهم، وهي الظاهرة التي تناقلت الصحف العديد من أخبارها ونشرت حالات مثيرة للشفقة والتحسر على مصير أبرياء، كما سبق لبرنامج <مخنفون> الذي تبثه القناة الثانية أن عرض حالات مؤلمة على هذا الصعيد ولدى إثارته لهذا الموضوع في جلسة الاسئلة الشفوية بمجلس المستشارين، دعا عضو فريق التحالف الاشتراكي المستشار البرلماني لحسن أكوجال الحكومة وأجهزة الأمن وممثلي الأمة والمجتمع المدني والإعلام إلى التحرك الجماعي للدفاع عن حقوق أبناء المغاربة وحمايتهم من الاستغلال كيفما كان نوعه وارجاع الطمأنينة للعائلات المغربية ووضع حد للشبكات المتخصصة في هذه الجرائم ضد الطفولة المغربية وفي ردها على سؤال فريق التحالف الاشتراكي، أكدت ياسمينه بادو كاتبة الدولة المكلفة بالأسرة والطفولة والأشخاص المعاقين، أن جهودا مهمة تبذل على صعيد كل القطاعات المعنية بقضايا الطفولة من أجل ضمان تطبيق مقتضيات القانونية وكذا وضع برامج مندمجة لحماية الطفولة من كل أشكال الاستغلال. وذكرت المسؤولية الحكومية بخطة العمل الوطنية (2006 - 2015) التي تضمنت شقا خاصا بموضوع حماية الاطفال بصفتهم الفئة الأكثر عرضة لشتى أنواع العنف والاستغلال والانحراف والحرمان من الرعاية الأسرية. وفي إطار تفعيل مقتضيات الخطة المذكورة، وضعت الوزارة مجموعة مندمجة ومتكاملة من البرامج، منها: انطلاق إحدات وحدات لحماية الطفولة بخمس مدن وهي الدار البيضاء ومراكش وطنجة وفاس والعيون والتي يرتقب أن تشرع في تقديم خدماتها هذه السنة، وستتولى الاستماع والدعم النفسي والتدخل والتتبع لحالات الأطفال ضحايا العنف والأذى والاستغلال بكل أشكاله. وتنكب كتابة الدولة حاليا على إعداد الإطار القانوني لهذه الوحدات. من جهة ثانية، ذكرت ياسمينه بادو البرنامج الوطني <إدماج> الذي يستهدف إعادة إدماج أطفال الشوارع، والذي تتلخص أهدافه في إعادة الإدماج في الوسط الأسري والحد من استفحال الظاهرة خاصة في المدن الكبرى والمتوسطة مع وقاية الأطفال المهديين بالخروج للشارع وتطوير الشراكة مع الجمعيات الوطنية العاملة في المجال من خلال دعم قدراتها التأطيرية والتدبيرية. ويشار إلى أن هذا البرنامج سيهم في مرحلة أولى مدن: الدار البيضاء، الرباط، سلا، المحمدية، طنجة، تطوان، مراكش وفاس. وبخصوص البرنامج الوطني <إنقاذ> لمحاربة ظاهرة تشغيل الطفلات الخادمت، فقد أوضحت كاتبة الدولة المكلفة بالأسرة والطفولة والأشخاص المعاقين، أن الحكومة تأمل من خلاله التصدي لمحاربة الظاهرة في منابعها المتعددة السوسيو اقتصادية والثقافية، وذلك وفق برامج عمل مندمجة تهم التحسيس والحد من ظاهرة الهدر المدرسي وتحسين دخل الأسر وتوفير شروط أفضل لإعادة الإدماج، بالإضافة إلى التصدي بحزم وقوة لشبكات <السماسرة> بالمناطق المستهدفة من خلال وضع قانون في هذا المجال.

الرباط: مكتب الجريدة